شدد على استقلالية القرار الكويتي

العدوة: الكويت خالية من المعتقلين السياسيين .. ولن نقبل التدخل في شؤوننا

استنكر رئيس لجنة حقوق الإنسان النائب خالد العدوة دعوة المتحدثة باسم الخارجية الامريكية فيكتوريا نولاند في وقت سابق الحكومة الكويتية التمسك بما درجت عليه من احترام حرية التجمع وتكوين جمعيات، وحثها على منع حبس أناس بسبب استخدامهم موقع «تويتر» قائلا ان الكويت كانت وما زالت وستبقى دولة الدستور والقانون وسينعم اهلها بالحرية والاستقرار والامان وفق المعايير الدقيقة لحقوق الإنسان كما جبلوا عليها.

وأضاف العدوة أن الكويت خالية تماما من المعتقلين السياسيين وسجناء الرأي، ويسود فيها مبدأ فصل السلطات ولا تقوم السلطات باعتقال اي من المواطنين أو المقيمين على أرضها قبل اصدار حكم من قضاء يتسم بالنزاهة والاستقلالية، وبعد توفر شروط الدفاع عنه وفق درجات التقاضي.

■ لا نعرف القمع السياسي ولا زوار الفجر ولدينا باب كامل يحمل اسم الحريات في الدستور

خالد العدوة

وشدد على أن الكويت قيادة وشعبا لا تعرف القمع السياسي ولا زوار الفجر والمعتقلات المظلمة ولديها باب كامل يحمل اسم الحريات بالدستور الكويتي يحسدنا عليه الاخرون، ويستطيع من يشاء التعبير عن ارائه بحرية وبكافة الوسائل بعيدا عن الملاحقة شرط الا يشتمل ذلك خرق القوانين ومخالفتها او الاساءة للاشخاص والجهات سواء كان ذلك بالسب أو القذف أو التجريح والتطاول عليهم.

وجدد العدوة تأكيده أن الكويت نموذج يحتذى به في سجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية وفق الشريعة الاسلامية والدستور والقانون، مؤكدا على ضرورة الفصل بين الحرية والفوضى، ضاربا مثال بالحريات في امريكا واوربا وممارسة السلطات هناك اعمالها وبكل شراسة دفاعا عن الدولة او القانون عندما يمس امنهم او يتم التعدي على مؤسساتهم او الخروج عن القانون دون اية اعتبارات للاشخاص او الجنسيات. واشار إلى ان لجنة حقوق الإنسان البرلمانية دائما ما تدعو الاشخاص والجهات والمنظمات الدولية للتباحث معها حول ملفات حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين والوقوف على آخر المستجدات.

■ بلادنا نموذج يحتذى في سجل حقوق الإنسان ولابد من الفصل بين الحرية والفوضى

قائلا إن اجتماع الغد للجنة حقوق الإنسان سيناقش فيه اعضاء اللجنة كافة الاوضاع مع ممثلين عن منظمتي العمل الدولية وحقوق الإنسان التابعتان للأمم المتحدة، فضلا عن نشاطات اللجنة الثابتة التي تقوم بها منذ سنوات وعلى رأسها زيارة السجون والوقوف بشكل ميداني وعملي على اوضاع المحبوسين والموقوفين والتأكد من طريقة معاملتهم وتطبيق كافة الضمانات التي تتعلق بأوضاعهم واحكامهم دون تعسف أو قمع أو تعذيب لهؤلاء المسجونين.

وشدد في نهاية تصريحه على عدم القبول بالتدخل في شؤوننا الداخلية لاي جهة كانت، مؤكدا على استقلالية القرار الكويتي وسيادة اراضيه.

بعد أن أصبحت بلا مأوى أو سكن

عسكر للمبارك والأذينة: أنقذوا 1500 أسرة تضررت من إجحاف قوانين الإسكان

عسكر العنزي

ناشد النائب عسكر العنزي سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ووزير الدولة لشؤون الإسكان سالم الأذينة بسرعة التدخل فورا وبشكل عاجل لإنقاذ 1500 أسرة كويتية تضررت من إجحاف قوانين الرعاية السكنية لها وأصبحت بلا مأوى أو سكن لها مطالبا بالسماح لهذه الأسر بفتح طلبات إسكانية.

وقال عسكر في تصريح صحافي: ان هذه الأسر سبق وان حصلت على القرض الاسكاني من بنك التسليف لشراء منازل لها من سنوات عديدة مضطرة لهذا الخيار بسبب عدم قدرتها على تحمل الانتظار الطويل والذي امتد ليصل الى 20 عاما للحصول على البيت الحكومي.

وتابع عسكر: ولكن قامت هذه الأسرة بعد سنوات ولأسباب متعددة بعضها بسبب ضيق السكن او بسبب ان البناء قديم ويحتاج ترميم، فقامت ببيع منازلها لشراء بيوت اخرى إلا انها تفاجأت بالإرتفاع الشديد في أسعار العقارات الذي استحال معه قدرتهم على شراء منازل بديلة لهم.

واضاف عسكر: فقاموا باعادة قيمة القرض الاسكاني مرة اخرى الى بنك التسليف وراجعوا المؤسسة العامة للرعاية السكنية مطالبين بإعادتهم إلى دورهم الإسكاني إلا أنهم تفاجأوا برفض المؤسسة بإعادتهم لها بحجة انهم تمتعوا بالرعاية السكنية بحصولهم على القرض الإسكاني من بنك التسليف.

وزاد عسكر: ولذلك، كلي رجاء من سمو رئيس مجلس الوزراء وايضا من معالي وزير الإسكان بالنظر بعين الرأفة والرحمة لأبنائهم ومرعاة أسرهم وأطفالهم، وإصدار قرار يسمح بإعادة من حصل على قرض من بنك التسليف لشراء أو بناء بيت وتصرف في البيت بالبيع الى قائمة مستحقي الرعاية السكنية طالما اعاد القرض الاسكاني لبنك التسليف مرة أخرى.

واختتم عسكر مطالبا بضرورة إعادة قيد الـ1500 اسرة هذه كمستحقين للرعاية السكنية في المؤسسة العامة للرعاية السكنية وبذات دورهم السابق وذلك لمرة واحدة فقط.

تحقيقا للمساواة بين من أحيلوا إلى التقاعد قبل 2011/5/1 وبعده

الدوسري يطالب بإعادة تسوية المعاشات التقاعدية

قدم النائب حماد الدوسري اقتراحا لتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التأمين التكاملي والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية، وجاء في نص الاقتراح ما يلي: – بعد الإطلاع على الدستور،

– وعلى قانون التأمينات الاجتماعية الصادر بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والقوانين المعدلة له،

– وعلى القانون رقم 9 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية الصادرة بالأمر الأميري رقم 61 لسنة 1976 والمرسوم والمرسوم بالقانون رقم 128 لسنة 1992 بنظام التأمين التكاملي والقانون رقم 25 لسنة 2001 بتعديل بعض أحكام قانون التأمينات الاجتماعية وزيادة المعاشات التقاعدية

– وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه.

مادة أولى

تضاف الى المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية المشار اليه فقرة جديدة نصها الآتي: وتعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحقت قبل العمل بهذا القانون بافتراض ان الحد الأقصى للمرتب 1500 دينار شهريا مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي.

مادة ثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء – كل فيما يخصه – تنفيذ أحكام هذا القانون.

امير الكويت

صباح الأحمد الجابر الصباح

وارفق النائب مع اقتراحه مذكرة إيضاحية جاء فيها ما يلي:

وفقا للمادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية يكون الحد الأقصي للمرتب المنصوص علية في هذا القانون 1250 دينارا شهريا ويمقتضى القانون رقم 9 لسنة 2011 المعمول به اعتباراً من 2011/5/1 وذلك – حسبما جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون نظرا لتغيير الظروف والحاجة إلي اعادة النظر في الحد الأقصى للمرتب ولتغطية جزء من الارتفاع الفعلي لنفقات المعيشة ولتقليل الفروق بين ما يتقاضاه المؤمن علية أثناء خدمته وما أصبح يتقاضاه بعد التقاعد غير ان رفع الحد الأقصى للمرتب من 1250 دينارا الى 1500 دينار شهريا سوف لا يستفيد منه الا من كان في الخدمة في تاريخ العمل به، أي في 2011/5/1 ولن يستفيد منه من احيلوا إلى التقاعد قبل هذا التاريخ.

وتحقيقا للمساواة بين من احيلوا إلى التقاعد قبل 2011/5/1 ومن احيلوا إلى التقاعد في هذا التاريخ أو بعده اعد الاقتراح بقانون المرفق الذي يضيف فقرة جديدة الى المادة الثانية من قانون التأمينات الاجتماعية تنص على ان تعاد تسوية المعاشات التقاعدية التي استحقت قبل 2011/5/1 بافتراض ان الحد الأقصى للمرتب 1500 دينار شهريا مع عدم صرف فروق مالية عن الماضي.

بعد أن أفنوا زهرة شبابهم في سبيل خدمة وطنهم

دشتي: قرار إخلاء مراسي العسكريين المتقاعدين في نادي ضباط الجيش يحتاج إلى تعديل

ناشد النائب عبدالحميد دشتي وزير الدفاع إعادة النظر فورا في قراره الذي طلب فيه من الضباط القادة والأعوان المتقاعدين إخلاء المراسي التي سبق وان خصصت لهم في نادي ضباط الجيش، تمهيدا لتخصيصها للضباط الآمرين، معتبرا ان القرار فيه ظلم وإجحاف بحق الفئة الأولى التي قدمت تضحيات جمة لوطنها.

وقال دشتي في تصريح صحافي: لقد فاجئنا القرار الذي بموجبه تم حرمان الضباط المتقاعدين المنتسبين للنادي من أبسط حقوقهم المفترض ان يتمتعوا بها طيلة فترة تقاعدهم، خصوصا بعد حياة الكفاح التي أفنوا فيها زهرة شبابهم في سبيل خدمة وطنهم، منوها ان من حق هؤلاء الضباط الذين خصصت لهم في وقت سابق تلك المراسي، والتي على ضوئها قاموا بشراء القوارب ليقضوا أوقات فراغهم، ان يحتفظوا بها وغيرها من الامتيازات بعد تقاعدهم لكي يتنعموا بحياة هانئة.

واضاف دشتي: نحن هنا لا نشكك في سلامة ونوايا متخذ القرار أو الأسباب التي دفعته لاتخاذه، فربما لجأ إلى إصداره بعدما استشعر وجود ضيق في مرافق النادي، الأمر الذي دفعه إلي الطلب من قادة وأعوان الضباط المتقاعدين إخلاء المراسي مع إعطاء فرصة للضباط المتقاعدين من القاده مهلة لمدة ثلاث سنوات فقط ومن ثم يتم تخصيصها لرتبة لواء وما فوق وهم الضباط الامراء، قائلا «ليس هكذا تورد الإبل يا وزير الدفاع، أقلا يكفي جور الزمان على هؤلاء الضباط بان تضيف على معاناتهم معاناة أخرى».

وتابع: ان كان السبب من وراء إصدار هذا القرار هو ضيق مرافق النادي وعدم استيعابها لكافة الضباط، يفترض ان يتم التوسع في بناء أندية جديدة في شمال أو جنوب الكويت، معربا عن استعداده هو وزملائه في المجلس العمل على دعم أي اقتراح يقدم في هذا الشان، وبالتالي يتم حفظ وصون كرامة هؤلاء الضباط الذين تفانوا في خدمة وطنهم، فنحن ما زلنا نعول عليهم حتى بعد تقاعدهم في الاستفادة من خبراتهم في هذه المرحلة الحرجة. وتمنى دشتي ان يتم مساواة الضباط الذين تقاعدوا قبل صدور بعض القرارات التي حصل بموجبها زملائهم الذين تقاعدوا بعدهم بفترة على بعض الامتيازات حتى يأخذ كل منهم حقه ولا يشعروا بالغبن.

تتمات

«الأشغال».. متى

نجاح أي خطط واستراتيجيات تهدف الى النهوض بالاقتصاد والتنمية.

في هذا الصدد يوجه الكثير من المواطنين أصابع الاتهام مباشرة الى وزارة الأشغال، حيث يعتبرونها المسؤولة بالدرجة الأولى عما يحدث في البلاد من «تدمير وتخريب» – على حد تعبيرهم – ويضربون مثالا على ذلك بالأزمات المتكررة التي تسببت فيها «الأشغال»، لدى قيامها بتنفيذ مشاريع تتعلق بالطرق الدائرية، وأبرزها وأحدثها طريق الدائري الأول الذي شهد ولا يزال يشهد تعطيلا وإرباكات لا أول لها ولا آخر، نتيجة لفشل الوزارة في وضع خطط جيدة ومحكمة لعملها، فالمشروع الذي يفترض أن يأخذ شهرين يمتد إلى سنة أشهر، وما يحتاج إلى أربعة أشهر يستغرق سنة كاملة، وما يتطلب سنة يجر وراءه سنوات، في مسلسل أصبح متكرراً ومألوفا من كثرة ما حدث خلال الفترة الأخيرة.

ويتساءل المواطنون: لماذا تطالعنا الصحف والفضائيات بأخبار تنقلها من اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا عموما، عن مشاريع عملاقة تقيمها تلك الدولة لتطوير وتوسيع طرقها، وتحديث بنيتها التحتية عموما، ولا يكاد يستغرق أي مشروع منها، مهما كانت ضخامته سوى أشهر معدودة، يخرج المشروع بعدها متكاملاً ورائعاً، ويشكل نموذجا للتخطيط المتميز والتنفيذ الأكثر تميزا، بينما أي مشروع لدينا يجعل المواطنين يضعون أيديهم على قلوبهم، بمجرد الإعلان عنه، فقد علمتهم خبرتهم مع وزارة الأشغال أن مشاريعها تعني بالنسبة لهم المزيد من المتاعب والأزمات، وأن عليهم أن يهيئوا أنفسهم لمعاناة جديدة تستغرق فترة طويلة جدا، وأن المدة المعلنة للمشروع هي عملياً مضروبة في أربعة أو خمسة أضعافها، على الرغم من توافر الإمكانات والتمويل اللازمين لإقامة مشاريع بنية تحتية تنافس مثيلتها، ليس فقط في الدول الآسيوية النامضة، بل حتى في الدول الأوروبية المتقدمة.

والمأساة أنه ما إن تنتهي معاناة المواطنين في إحدى المناطق، حتى تبدأ في منطقة أخرى، وكمثال واضح على ذلك، فبعد سنوات من المشقة والعذاب قاساها مستخدمو الدائري الخامس، خلال فترة تطويره وإدخال بعض المداخل والمخارج الجديدة إليه، بدأت سنوات أخرى من المعاناة الشديدة في منطقة العاصمة، خصوصا عند دوار شيراتون وشارع جمال عبدالناصر، وهذا الأخير تحول إلى قطعة من العذاب، وصار «شبحا» مخيفا لكل من يقدر له اجتيازه، نتيجة لضيق الطريق فيه ذهابا وإيابا، خصوصا في ساعات الذروة صباحا وظهرا، لدى الذهاب إلى الدوام، أو العودة منه.

شارع الغزالي يمثل بدوره نموذجاً آخر للمعاناة الشديدة من استخدام الطرق في الكويت، ومثالا صارخا على تخبط وزارة الأشغال، وانعدام الرؤية لديها، وقد خرج علينا بعض مسؤوليها في تصريح نشرته جريدة «الوطن» في 2012/11/28 «يبشروننا» بأن المعاناة التي يواجهها مستخدمو طريق الغزالي ستستمر حتى مطلع العام 2016، أي ثلاث سنوات كاملة، تحدث خلالها إغلاقات لبعض المداخل والمخارج، مع ما يترتب على ذلك من تعطيل لحركة السير، وشلل شبه كامل لهذه الحركة خلال ساعات الذروة.

وكذلك الفضيحة الجديدة المتعلقة بطريق الجهراء، والفتحات التي تم استحداثها كطرق إلى أمغرة وغيرها، والتي تتسبب يومياً في «التكيل» بكل من يضطر لاستخدامها والمرور بها.

مصادر مسؤولة أكدت لـ«الصباح» أن قيادات وزارة الأشغال ينبغي أن تتحمل مسؤوليتها المهنية والوطنية أيضا تجاه الاختناقات الرهيبة التي تشهدها طرق الكويت، لاسيما الطرق الدائرية السريعة، مشيرة الى أن هذه الطرق لم تعد تحتمل المزيد من التخبط والعشوائية والإهمال.

وأوضحت المصادر أنه لابد من محاسبة مسؤولي الوزارة، إذا ثبت أن هناك تقصيراً او تجاوزات ومخالفات تتعلق بمشاريع تطوير الطرق، مذكرة في هذا الصدد بإحالة عدد من قياديي الأشغال الى النيابة العامة في مشروع محطة مشرف للصرف الصحي، وهي القضية التي أحالتها النيابة بدورها إلى المحاكم، وشددت على أن المخطئ أو المتجاوز لابد أن ينال جزاءه وتتم محاسبته، لوضع حد لتلك التجاوزات الخطيرة والضارة بالاقتصاد والتنمية في البلاد.

وشدد المسؤولون على أهمية وضع تجاوزات ومخالفات «الأشغال» ضمن أولويات السلطة التشريعية، لكي يتولى البرلمان محاسبة مرتكبي تلك التجاوزات والمخالفات وتحميلهم المسؤولية عن إهدار المال العام، وإرباك الأوضاع المرورية، والتأثير سلبا على الخطط والمشاريع التنموية، والتسبب في التدهور الاقتصادي و«تطفيش» المستثمرين إلى دول أخرى تتمتع ببنية تحتية أكبر تطورا وحداثة وسهولة في استخدام مرافقها.

بدورها تؤكد «الصباح» أنها ستواصل فتح ملفات وزارة الأشغال، وتسليط الضوء على أخطاء كبار مسؤوليها، بمن فيهم الوكيل المساعد لشؤون الطرق، ووكيل الوزارة، من أجل وضع حد لمعاناة المواطنين والمقيمين، وقرع «جرس الإنذار» لتدارك كل أوجه الخلل في هذا الشان، إذ لا يتصور أن بلدا كالكويت أنعم الله عليه بالمال والإمكانات الكبيرة التي تتيح له الارتقاء والتقدم، ثم لا يستغل ذلك كله، بما يخدم الوطن وأبناءه ومشاريعه وخدماته وهو ما ستتولى «الصباح» الحديث عنه بالتفصيل في أعداد قادمة.

لا معتقلين سياسيين

اي من المواطنين أو المقيمين على أرضها قبل اصدار حكم من قضاء يتسم بالنزاهة والاستقلالية، وبعد توفر شروط الدفاع عنه وفق درجات التقاضي.

وأكد أن الكويت قيادة وشعبا لا تعرف القمع السياسي ولا زوار الفجر والمعتقلات المظلمة ولديها باب كامل يحمل اسم الحريات بالدستور الكويتي يحسدنا عليه الاخرون، ويستطيع من يشاء التعبير عن ارائه بحرية وبكافة الوسائل بعيدا عن الملاحقة شرط ألا يشتمل ذلك على خرق للقوانين ومخالفتها أو الاساءة للاشخاص والجهات سواء كان ذلك بالسب أو القذف أو التجريح والتطاول عليهم.

وجدد العدوة تأكيده أن الكويت نموذج يحتذى في سجل حقوق الإنسان والحقوق المدنية وفق الشريعة الاسلامية والدستور والقانون ، مؤكدا على ضرورة الفصل بين الحرية والفوضى، ضاربا مثال بالحريات في امريكا واوربا وممارسة السلطات هناك اعمالها وبكل شراسة دفاعا عن الدولة أو القانون عندما يمس امنهم أو يتم التعدي على مؤسساتهم أو الخروج عن القانون دون اي اعتبارات للاشخاص أو الجنسيات.

واشار العدوة إلى أن لجنة حقوق الإنسان البرلمانية دائما ما تدعو الأشخاص والجهات والمنظمات الدولية للتباحث معها حول ملفات حقوق الإنسان للمواطنين والمقيمين والوقوف على آخر المستجدات، قائلا إن اجتماع الغد للجنة حقوق الإنسان سيناقش فيه اعضاء اللجنة كافة الاوضاع مع ممثلين عن منظمتي العمل الدولية وحقوق الإنسان التابعتين للأمم المتحدة ، فضلا عن نشاطات اللجنة الثابتة التي تقوم بها منذ سنوات وعلى رأسها زيارة السجون والوقوف بشكل ميداني وعملي على اوضاع المحبوسين والموقوفين والتأكد من طريقة معاملتهم وتطبيق كافة الضمانات التي تتعلق بأوضاعهم واحكامهم دون تعسف أو قمع أو تعذيب لهؤلاء المسجونين.

وشدد في نهاية تصريحه على عدم القبول بالتدخل في شؤوننا الداخلية لاي جهة كانت، مؤكدا على استقلالية القرار الكويتي وسيادة اراضيه.

منظمة الهجرة

تحت رعاية وزيرة الشؤون الاجتماعية ذكرى الرشيدي والامانة العامة للاوقاف ودعم من سفارة مملكة هولندا لدى الكويت وفر منبرا للشركات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية وكذلك الجهات الحكومية في الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي لتبادل وجهات النظر حول الأنشطة المتعلقة بحماية العاملين ومجتمعاتهم».

ونقل البيان عن وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ذكرى الرشيدي قولها «ان إقامة شراكة بين القطاعين العام والخاص في مشاريع إنسانية واجتماعية للتطورات الاقتصادية هي التي تجعلنا جميعا ننجح».

بينما شجع السفير الهولندي نيكولاس بيتس الشركات على اعتماد سياسات المسؤولية الاجتماعية وتنفيذها من جانب الدول الاكثر نجاحا والتي ستمكن من استمرار نموها الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في السنوات المقبلة.

في الوقت ذاته ابرزت رئيسة بعثة المنظمة الدولية للهجرة في الكويت إيمان عريقات دور مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة لحث الشركات على اعتماد عدد من القيم والمبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان ومعايير العمل والبيئة ومكافحة الفساد وأثر الهجرة على التنمية ما يدعو الى وضع سياسات تحافظ على حقوق المهاجرين.

وتعتقد المنظمة الدولية للهجرة ان عدد العمال الاجانب المقيمين في دول مجلس التعاون الخليجي يصل الى 20 مليون نسمة ما يلقي على الشركات مسؤوليات اجتماعية لمعالجة التحديات الناجمة عن وجود هذا العدد من المهاجرين الاجانب مثل عقود توظيف سليمة ودراسات استقصائية حول الموظفين وحملات توعية لمعالجة شواغل المهاجرين الأجانب.

في الوقت ذاته ترى الامم المتحدة ان للشركات الخاصة دورا في تعزيز التنمية عن طريق خفض تكاليف المعاملات وتيسير الحصول على التحويلات المالية بتخفيض رسوم المعاملات على الموظفين وتوفير التدريب على محو الأمية المالية للعمال الأجانب وأسرهم.

«البلدية»: سنتصدى

بدورها نفذت إدارة النظافة العامة وإشغالات الطرق بفرع بلدية محافظة الأحمدي حملة استهدفت رفع الأنقاض من منطقة المنقف حيث أسفرت عن رفع عدد 42 نقلة من المخلفات والأنقاض المجهولة وذلك على مدى اليومين الماضيين والتي أشرف على تنفيذها مدير الإدارة نواف الهمل ومراقب النظافة العامة فيحان المطيري، وشارك بالحملة قافلة من الشاحنات والمعدات بلغ قوامها 23 نسافا و7 جرافات بهدف رفع أكبر قدر ممكن من تلك المخلفات التي شوهت الساحات العامة بالمنطقة.

روسيا: متمسكون

انتقالية ذات «صلاحيات كاملة»، وهو ما يعني «أن ينتحى بشار الأسد من منصبه».

وقال حمد بن جاسم – إن الأمر «لا يتعلق بتدخل عسكري أي مناصرة طرف على طرف... بل بقوات حفظ أمن»، مشيرا إلى أن العرب قادرون –من خلال هذه القوات– على وقف حمام الدم في سوريا.

ميدانيا زادت موجة الأمطار والثلوج التي اجتاحت منطقة الشرق الأوسط من معاناة اللاجئين السوريين في دول الجوار، ففي الوقت الذي تصاعدت فيه دعوات الأمم المتحدة إلى تأمين مساعدات عاجلة لإغاثة آلاف اللاجئين السوريين في مخيم الزعتري شمالي الأردن بسبب العاصفة الثلجية، أكد مسؤولون ولاجئون سوريون أن مخيم دوميز الذي يقع في محافظة دهوك العراقية شهد سقوط بعض الخيم على رؤوس قاطنيها من اللاجئين بسبب الثلوج.

من جانبه اعلن العراق امس انه سيغلق منفذين حدوديين مع سوريا بدءا من اليوم بعد ايام من غلق منفذ «طريبيل» الحدودي مع الأردن.

وقالت قناة «العراقية» شبه الرسمية ان وزارة الدفاع العراقية قررت غلق منفذي ربيعة والوليد الحدوديين اعتبارا من الساعة السادسة من صباح اليوم.